

المادة 5

يتبادل الطرفان الاساتذة في مختلف الفروع لالقاء المحاضرات كما يتبادلان زيارة العلماء والباحثين والمفكرين وذلك وفقا للشروط التي يتفق عليها بين البلدين.

المادة 6

يضع الجانب الايراني وفي حدود امكانياته تحت تصرف الجانب الجزائري عددا من الاساتذة في مجالات التعليم العالي وكذا الثانوى والتقنى.

المادة 7

يضع الجانب الايراني وفي حدود امكانياته تحت تصرف الجانب الجزائري عددا من الخبراء التقنيين في مجالات مختلفة.

المادة 8

يبحث الطرفان امكانية انشاء معاهد فنية عليا ومراكز مشتركة للبحث العلمى فى المجالات التى تهم البلدين.

المادة 9

يعمل الطرفان على تبادل المؤلفات والمطبوعات الدورية والفهارس وصور المخطوطات والوثائق التاريخية والآثار وذات النسخ المتعددة وكذا تبادل المعلومات فى مجال التأليف والنشر وتنسيق التعاون بين المؤسسات المختصة فى كلا البلدين.

المادة 10

يتبادل الطرفان الانشطة المرئية والمسموعة الثقافية والعلمية والتربوية ويشجعان التعاون بين مؤسسات الاذاعة والتلفزيون والصحافة ووكالات الانباء والسينما والفنون فى بلديهما.

المادة 11

يتبادل الطرفان اقامة المعارض الدورية والمهرجانات فى بلديهما كما يتبادلان دعوة الفنانين والفرق المسرحية والفنية والموسيقية.

المادة 12

يشجع الطرفان اقامة وتدعيم الاتصالات الرياضية فى بلديهما وتبادل الزيارات بين المنظمات الاجتماعية ومنظمات الشباب بمختلف أنواعها.

المادة 13

يعمل الطرفان على اقامة وتدعيم الاتصالات المباشرة بين اللجنتين الوطنيتين للثقافة والمعلوم (اليونيسكو) فى كلا البلدين والعمل على زيادة التعاون والتنسيق بينهما فى المنظمات الدولية.

المادة 14

يتفق الطرفان على وضع برامج تنفيذية تشتمل على تفاصيل بنود هذه الاتفاقية تجدد كل عامين وتوضع هذه البرامج من قبل لجنة ثقافية مشتركة.

المادة 15

يسرى مفعول هذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات تجدد تلقائيا لمدة مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابيا بتعديلها أو الغائها وذلك قبل ستة أشهر على الأقل من انقضاء كل أجل.

المادة 16

تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها طبقا للاجراءات المعمول بها فى كلا البلدين.

حرر فى الجزائر بتاريخ 21 ربيع الثانى عام 1402 هـ الموافق لـ 15 فبراير سنة 1982 م .

عن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الاسلامية
الشعبية

الدكتور على أكبر ولاياتى
محمد الصديق بن يحيى وزير الشؤون الخارجية
وزير الشؤون الخارجية

مرسوم رقم 82 - 439 مؤرخ فى 25 صفر عام 1403 الموافق 11 ديسمبر سنة 1982 يتضمن انضمام الجزائر الى الاتفاقية المتعلقة بالمناطق الرطبة ذات الاهمية الدولية وخاصة باعتبارها ملاجئ للطيور البرية الموقعة فى 2 فبراير سنة 1971 برمز (ايران).

ان رئيس الجمهورية،

متزايدة تدريجيا، والحيلولة دون ضياع هذه المناطق.

واعترافا منهما بأن الطيور البرية تعبر الحدود أثناء هجراتها الموسمية وانها بالتالي يجب أن تعتبر بمثابة ثروة دولية.

واقترعا منها بأن الحفاظ على المناطق الرطبة، وعلى حيواناتها ونباتاتها يمكن القيام به عن طريق تضافر سياسات وطنية تتوخى عملا دوليا متناسقا.

قد اتفقت على ما يلي :

المادة الاولى

1 - المراد بالمناطق الرطبة في مفهوم هذه الاتفاقية هي المساحات التي تشغلها المستنقعات، والغدران الصغيرة الواقعة في المرتفعات، ومستنقعات التربة العضوية الحامضة، أو المياه الطبيعية والاصطناعية، الدائمة منها والمؤقتة حيث يكون الماء راكدا أو جاريا عذبا أو أجاجا أو مالحا، بما في ذلك مساحات ماء البحر التي لا يتجاوز عمقها في حالة الجزر ستة أمتار.

2 - تتشكل الطيور البرية في مفهوم هذه الاتفاقية، من الطيور التابعة من حيث البيئة للمناطق الرطبة.

المادة 2

1 - يجب على كل طرف من الاطراف المتعاقدة أن يعين المناطق الرطبة المناسبة في أرضه التي تدرج في قائمة المناطق الرطبة ذات الاهمية الدولية، التي تعرف بـ «القائمة» فيما بعد، والتي يحتفظ بها مكتب يتم انشاؤه بموجب المادة 8. ويجب تعيين حدود كل منطقة رطبة ووصفها وصفا دقيقا، واثباتها في خريطة، ويمكن أن تتضمن مناطق ضفاف الانهار أو سواحل بحرية متاخمة للمنطقة الرطبة، وجزرا أو مساحات من مياه البحر التي يتجاوز عمقها ستة أمتار في حالة الجزر التي تحيط بها المنطقة الرطبة، وخاصة حين تكون هذه المناطق أو الجزر أو المساحات المائية ذات أهمية كملاجئ للطيور البرية.

- بناء على تقرير وزير الشؤون الخارجية ،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادة III - 17 منه،

- وبعد الاطلاع على الاتفاقية المتعلقة بالمناطق الرطبة ذات الاهمية الدولية وخاصة باعتبارها ملاجئ للطيور البرية الموقعة في 2 فبراير سنة 1971 برمز (ايران)،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : تنظم الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الى الاتفاقية المتعلقة بالمناطق الرطبة ذات الاهمية الدولية وخاصة باعتبارها ملاجئ للطيور البرية الموقعة في 2 فبراير سنة 1971 برمز (ايران).

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 25 صفر عام 1403 الموافق 11 ديسمبر سنة 1982.

الشاذلي بن جديد

اتفاقية تتعلق بالمناطق الرطبة ذات الاهمية الدولية وخاصة باعتبارها ملاجئ للطيور البرية

ان الاطراف المتعاقدة،

اعترافا منهما بمدى التبعية والارتباط بين الانسان وبيئته.

واعتبارا للوظائف البيئية الاساسية للمناطق الرطبة على أساس أنها منظومة لتدفقات المياه، وملاجئ وموطن لحيوانات ونباتات مميزة وخاصة للطيور البرية.

واقترعا منها بأن المناطق الرطبة تشكل ثروة ذات قيمة اقتصادية وثقافية وعلمية وترويحية كبرى، لا يمكن تعويض خسارتها.

ورغبة منهما في القضاء، حاضرا ومستقبلا، على ما تتعرض له هذه المناطق الرطبة من تهديدات

2 - يجب أن يقوم اختبار المناطق الرطبة المطلوب ادراجها في القائمة على أساس أن لها دور دولي من الناحية البيئية والنباتية، والحيوانية، والبحرية أو المائية، ويجب أن تدرج بالقائمة في المقام الاول، المناطق الرطبة التي لها أهمية دولية بالنسبة الى الطيور البرية في جميع الفصول.

3 - يتم تسجيل منطقة رطبة على القائمة دون المساس بالحقوق الخاصة بسيادة الطرف المتعاقد على الارض التي توجد بها هذه المنطقة.

4 - يعين كل طرف من الاطراف المتعاقدة منطقة رطبة واحدة على الاقل لتسجيلها على القائمة عند التوقيع على الاتفاقية، أو عند ايداع وثائق التصديق أو الانخراط وفقا لاحكام المادة 09.

5 - تكون للاطراف المتعاقدة حق اضافة مناطق رطبة أخرى تقع في ترابها الى القائمة أو توسيع مساحات المناطق التي سبق تسجيلها، أو تضييقها أو سحبها مع القائمة لاسباب مستعجلة تقتضيها المصلحة الوطنية على أن تقوم في أسرع وقت ممكن بإشعار المنظمة أو الحكومة المسؤولة عن مهام المكتب الدائم المنصوص عليها في المادة 08 بهذه التعديلات.

6 - يجب على كل طرف من الاطراف المتعاقدة أن يأخذ بعين الاعتبار مسؤولياته على الصعيد الدولي في الحفاظ، وتنظيم ومراقبة واستغلال الطيور البرية المهاجرة استغلالا محكما، سواء بعميته للمناطق الرطبة الواقعة في ترابه والمطلوب تسجيلها على القائمة أو باستعماله لحقه في تعديل تسجيلاته.

المادة 3

1 - يجب على الاطراف المتعاقدة أن تعد وتطبق مخططاتها التنظيمية على نحو يساعد على الحفاظ على المناطق الرطبة المدرجة بالقائمة، والاستغلال المعقول للمناطق الرطبة الواقعة في أراضيها قدر الامكان.

2 - يتخذ كل طرف من الاطراف المتعاقدة التدابير اللازمة لكي يحاط علما في أسرع وقت ممكن بتغيرات الظروف البيئية التي قد تطرأ على المناطق الرطبة الواقعة في ترابه والمسجلة على القائمة أو التي هي بصدد الحصول أو الممكن حصولها على أثر تطورات تكنولوجية، أو بسبب تلوث، أو أي تدخل بشري آخر، وستنقل المعلومات الخاصة بهذه التغيرات دون تأخير الى المنظمة أو الحكومة المسؤولة عن مهام المكتب الدائم المنصوص عليه في المادة 8.

المادة 4

1 - كل طرف من الاطراف المتعاقدة يساعد في الحفاظ على المناطق الرطبة وعلى الطيور البرية وذلك بإنشاء احتياطات طبيعية في المناطق الرطبة سواء أكانت هذه المناطق الرطبة مدرجة في القائمة أو غير مدرجة ويعمل على ضمان حراستها بطريقة ملائمة.

2 - ينبغي على كل طرف متعاقد لجا لاسباب مستعجلة تتصل بمصلحة الوطن الى سحب منطقة رطبة مدرجة بالقائمة أو الى تضييق مساحتها، أن يعرض ما أمكنه كل خسارة تصيب الموارد في المناطق الرطبة وينبغي له بصورة خاصة أن ينشئ احتياطات طبيعية جديدة للطيور البرية وأن يعمل على حماية جزء هام من ملجئها السابق في المنطقة ذاتها أو في غيرها مع النواحي.

3 - تقوم الاطراف المتعاقدة بتشجيع البحث وتبادل المعلومات والنشرات المتعلقة بالمناطق الرطبة وحيواناتها ونباتاتها.

4 - تبذل الاطراف المتعاقدة جهودها، عن طريق تسييرها، لزيادة عدد تجمعات الطيور البرية المقيمة في المناطق الرطبة الملائمة،

5 - تساعد الاطراف المتعاقدة على تكوين مستخدمين أكفاء لدراسة المناطق الرطبة وادارتها وحراستها.

المادة 5

تتشاور الاطراف المتعاقدة فيما بينها بخصوص تنفيذ الواجبات المترتبة على الاتفاقية

فيما يخص المناطق الرطبة أو الطيور البرية بحكم المعلومات أو التجربة التي اكتسبوها سابقا من وظائف علمية، أو إدارية أو من وظائف أخرى مناسبة.

2 - لكل طرف من الأطراف المتعاقدة المثلثة في مؤتمر من المؤتمرات صوت، علما بأن التوصيات يصادق عليها بالأغلبية البسيطة من الأصوات المدلى بها بشرط أن يشارك في التصويت نصف الأطراف المتعاقدة على الأقل.

المادة 8

1 - يتولى الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة والثروات الطبيعية مهام المكتب الدائم بموجب هذه الاتفاقية إلى أن يتم تعيين منظمة أخرى أو حكومة بأغلبية ثلثي أصوات الأطراف المتعاقدة.

2 - يقوم المكتب الدائم على وجه الخصوص :

أ - بالمساعدة على الدعوة إلى عقد المؤتمرات المنصوص عليها في المادة 6 وعلى تنظيمها،

ب - بمسك قائمة المناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية، وبتلقى المعلومات المنصوص عليها في الفقرة 5 من المادة 2 والواردة من الأطراف المتعاقدة بخصوص كل إضافة أو توسيع أو إلغاء أو تخفيض يدخل على المناطق الرطبة المدرجة في القائمة،

ج - يتلقى المعلومات المنصوص عليها وفقا للفقرة 2 من المادة 3 والواردة من الأطراف المتعاقدة، بصدد كل تغيير يلحق بالظروف البيئية للمناطق الرطبة المدرجة في القائمة،

د - بإبلاغ جميع الأطراف المتعاقدة بكل تعديل يدخل على القائمة أو كل تغيير لخصائص المناطق الرطبة المسجلة، وباتخاذ التدابير اللازمة لكي تناقش هذه المسائل في المؤتمر القادم،

هـ - بإبلاغ الطرف المتعاقد المعنى بتوصيات المؤتمرات فيما يتعلق بهذه التعديلات الملحقة بالقائمة أو التغييرات التي تحصل في خصائص المناطق الرطبة المسجلة.

ولاسيما في حالة وجود منطقة رطبة تمتد على أراضى أكثر من متعاقد واحد، أو في حالة وجود حوض مائى تتقاسمه عدة أطراف متعاقدة، وتجتهد في نفس الوقت لتنسيق ودعم سياستها وأنظمتها القانونية في الحاضر والمستقبل بخصوص الجفاف على المناطق الرطبة وعلى نباتاتها وحيواناتها.

المادة 6

1 - تقوم الأطراف المتعاقدة، عند الضرورة ولزوم الحاجة، بتنظيم مؤتمرات حول الحفاظ على المناطق الرطبة وعلى الطيور البرية.

2 - يكون لهذه المؤتمرات طابع استشارى، وتكون ذات الصلاحيات :

أ - لمناقشة تطبيق الاتفاقية،

ب - لمناقشة الزيادات والتعديلات المطلوب ادخالها على القائمة،

ج - لبحث المعلومات المتوفرة بصدد التغييرات الحاصلة على الظروف البيئية في المناطق الرطبة المدرجة بالقائمة، هذه المعلومات المقدمة تنفيذا لمنصوص الفقرة 2 من المادة 3.

د - لإصدار توصيات ذات طابع عام أو خاص إلى الأطراف المتعاقدة، بهدف الحفاظ على المناطق الرطبة وعلى نباتاتها وحيواناتها، وبخصوص إدارتها واستغلالها بصورة محكمة،

هـ - لمطالبة الهيئات الدولية المختصة بوضع تقارير وإحصائيات حول المواضيع ذات الطابع الدولى خصوصا والمتعلقة بالمناطق الرطبة.

3 - تتولى الأطراف المتعاقدة إشعار المسؤولين في جميع مستويات إدارة المناطق الرطبة، بتوصيات مثل هذه المؤتمرات الخاصة بالحفاظ على المناطق الرطبة ونباتاتها وحيواناتها وإدارتها واستغلالها بصورة محكمة، وتأخذ بعين الاعتبار هذه التوصيات.

المادة 7

1 - ينبغي على الأطراف المتعاقدة أن تضم إلى من يمثلها في هذه المؤتمرات اشخاصا خبراء

المادة 12

1 - يتولى المؤتمر في أقرب وقت ممكن اخبار جميع الدول الموقعة على الاتفاقية أو المنخرطة فيها :

أ - بتوقيعات الاتفاقية،

ب - بايداع وثائق التصديق على الاتفاقية،

ج - بايداع وثائق الانخراط في الاتفاقية،

د - بتاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ،

هـ - بجميع الاشعارات الخاصة بفسخ الاتفاقية،

2 - عندما تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ، يقوم المؤتمر بتسجيلها لدى أمانة الامم المتحدة وفقا للمادة 102 من الميثاق.

واثباتا لذلك فان الموقعين أسفله، والمفوضين الشرعيين لهذا الغرض قد وقعوا على هذه الاتفاقية.

مرسوم رقم 82 - 440 مؤرخ في 25 صفر عام 1403 الموافق 11 ديسمبر سنة 1982 يتضمن المصادقة على الاتفاقية الافريقية حول المحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية الموقعة في 15 سبتمبر سنة 1968 بمدينة الجزائر.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الشؤون الخارجية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادة

III - 17 منه،

- وبعد الاطلاع على الاتفاقية الافريقية حول المحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية الموقعة في 15 سبتمبر سنة 1968 بمدينة الجزائر،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يصادق على الاتفاقية الافريقية حول المحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية الموقعة في 15 سبتمبر سنة 1968 بمدينة الجزائر، وتنشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 9

1 - تكون الاتفاقية مفتوحة للتوقيع لمدة غير محدودة.

2 - يمكن لكل عضو من أعضاء منظمة الامم المتحدة أو هيئة من هيئاتها المتخصصة أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أو كل منخرط بالقانون الاساسي لمحكمة العدل الدولية أن يكون طرفا متعاقدا في هذه الاتفاقية كما يلي :

أ - بالتوقيع عليها دون تحفظ بالمصادقة،

ب - بالتوقيع عليها مع تحفظ بالمصادقة، متبوعا بالمصادقة،

ج - بالانخراط،

3 - تتم المصادقة أو الانخراط عن طريق ايداع وثائق التصديق أو الانخراط لدى المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (والذي يعرف فيما بعد «بالمؤتمر»).

المادة 10

1 - تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بعد أربعة أشهر من اللحظة التي تصبح فيها سبع دول أطرافا متعاقدة في الاتفاقية وفقا لاحكام الفقرة 2 من المادة 9.

2 - ثم تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ، بالنسبة الى كل طرف من الاطراف المتعاقدة بعد أربعة أشهر من تاريخ التوقيع عليها دون تحفظ بالمصادقة أو من تاريخ ايداع وثائق التصديق أو الانخراط.

المادة 11

1 - تظل الاتفاقية سارية المفعول لمدة غير محدودة.

2 - يمكن لكل طرف متعاقدا أن يفسخ الاتفاقية بعد مرور فترة مدتها خمسة أعوام من تاريخ دخولها حيز التنفيذ بالنسبة الى هذا الطرف، وذلك بإبلاغ هذا الفسخ الى المؤتمر كتابة.

ويتم الفسخ بالفعل بعد أربعة أشهر من تاريخ تسليم المؤتمر للاشعار.